



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الخميس ٢٩ يناير ٢٠٠٩ - السنة الخامسة عشرة - العدد (٤٠١٩)

محتويات العدد

- * الأزمة الاقتصادية.. هل ستؤثر في خيارات أوباما؟
- * مرحلة جديدة في العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامي
- * لقاء أوباما مع «العربية»: لهجة جديدة وأسلوب مختلف
- * «IISS» يحلر: قنبلة إيران النووية نهاية عام ٢٠١٠
- * فرنسا تتحرك لتغيير اللهجة بشأن «حماس»
- * تساؤلات: هل يمكن إعادة تأهيل «الجهاديين»؟
- * التحول في مواقف «حماس».. لماذا؟





مرحلة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلامي

الرّسالة التي وجّهها الرئيس الأمريكيّ الجديد، باراك أوباما، إلى العالم الإسلاميّ في حوار مع قناة «العربية» مؤخراً، رسالة بالغة الأهمية ليس لكونها تفتح صفحة جديدة في العلاقات بين الولايات المتحدة والعالم الإسلاميّ فقط، ولكنّها تؤسّس بالفعل لمرحلة جديدة تعتمد على التعاون والمصالح المشتركة؛ ولا سيّما أنّ اللهجة الدبلوماسية التي استخدمها الرئيس الجديد هي لهجة تصالحية تنسجم مع متطلبات بناء علاقات تعاون بين الطرفين، حيث أقرّ الرئيس أوباما بأنّ بلاده ارتكبت أخطاءً، قائلاً «مهمتي مع العالم الإسلاميّ أن أوصول أنّ الأمريكيين ليسوا أعداءكم... نرتكب في بعض الأوقات أخطاء... لسنا كاملين». واعدماً محاولة تحسين العلاقات من دون أن ينسى الإشارة إلى أنّه عاش في دول إسلامية، وأنّ لديه أقارب مسلمين، وهذه إشارات بالغة الأهمية، وتعكس نمطاً مغايراً من الخطاب السياسي الأمريكيّ تجاه العالم الإسلامي، وتدلّ على حسن النوايا في إدارة العلاقات وفق أسس جديدة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، كما قال الرئيس أوباما خلال المقابلة المتلفزة.

تصريحات الرئيس أوباما بشكل إجماليّ لم تتمحور حول إبداء حسن النوايا فقط، بل حاول من خلالها تأكيد إدراكه طبيعة الإشكاليّات وجذور الخلافات والصّراعات والتوترات، حيث طرح بعض الأفكار والتصورات المبدئية التي يمكن أن تسهم في تمهيد الطريق، وصولاً إلى علاقات أفضل ينشدها الجميع بين الولايات المتحدة والعالم الإسلاميّ خلال المرحلة المقبلة. الكثيرون في العالمين العربيّ والإسلاميّ، يراقبون بدقة ما يصدر عن الإدارة الأمريكية الجديدة، ويفضّلون انتظار الأفعال لا الأقوال، ولكن من المنطقيّ الترحيب بهذا النهج الأمريكيّ الجديد، خصوصاً أنّ العلاقات الأمريكية مع العالم الإسلاميّ على أبواب مرحلة جديدة، وأن هذا الخطاب التصالحية يمثل خريطة طريق أو إعلان حسن نوايا لهذه المرحلة المهمة، إيذاناً بفتح صفحة جديدة محورها التعاون المشترك، ليس من أجل ترميم ما لحق بالصورة الذهنية الأمريكية من أضرار في العالم الإسلاميّ فقط، ولكن لوضع قواعد لإدارة هذه العلاقة وفق مصالح الجانبين العربيّ والإسلاميّ أيضاً، بما يؤدي إلى إنهاء المسببات التي أفرزت هذه التداخات السلبية الهائلة على العلاقات.

إعلان حسن النوايا الأمريكيّ الذي ورد على لسان الرئيس أوباما يملئ استحقاقات غير مباشرة على الطرف الآخر من طرفي العلاقة، وهو العالمان العربيّ والإسلاميّ، حيث يفترض ألاّ يكتفي الجميع بنظرات المتابعة والترقب، أو البقاء في خانة ردّ الفعل، بل ينبغي الإمساك بزمام المبادرة حتى لا تتكرر الإخفاقات في حل الإشكاليّات المسببة للتوتر في العلاقات مع الولايات المتحدة، وألاّ تكتفي الدول الإسلامية والعربية بترك ساحة السياسة الأمريكية لجماعات الضغط المناوئة للمصالح العربية والإسلامية، بل من المأمول أن تلتئم الشقاقت والانقسامات، وأن تتفّق الأغلبية على رؤية استراتيجية مشتركة لحلّ الأزمات، وتسوية القضايا المصيرية، تمهيداً لأن يتحدّث العالمان العربيّ والإسلاميّ بصوت متناغم ووفق رؤية مشتركة، وأن يخرج الجميع، حكومات وشعوباً ومنظمات مجتمع مدني، من دائرة الترقب والصمت السلبيّ إلى الاشتباك والتفاعل إيجابياً مع هذا النهج الأمريكيّ الجديد، من خلال طرح التصورات العربية والإسلامية حيال كيفية إزالة أسباب التوتر.

البيئة السياسية الراهنة تهيئ فرصاً رحبة لجهود أمريكي-عربي وإسلامي مشترك للبحث عن تسويات نهائية لجذور الصراعات والنزاعات، عبر حوار قائم على مرتكزات وأسس واقعية جديدة تتكئ على مصالح الطرفين، وتنبع من «إرادة التغيير» الذي تنشده إدارة أوباما، وتحتاج إليه الولايات المتحدة لترميم العلاقات مع العالم الإسلامي.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. مدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

علاء جمعة

كريمة المهري

د. باسل بشير

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

(ضمن موقع مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية)

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



الأزمة الاقتصادية.. هل ستؤثر في خيارات أوباما العسكرية؟

لم يعد تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية مقتصرًا على القطاع المالي والبنكي، وإنما بدأت تداعياتها تؤثر في السياسات الخارجية والدفاعية للعديد من دول العالم، وفي مقدمتها الولايات المتحدة التي تُعدّ أكثر دول العالم استخداماً للأداة العسكرية من ناحية، والأكثر إنفاقاً على المخصصات الدفاعية من ناحية ثانية. وإذا كانت هذه الأزمة، في أحد أسبابها، نتاجاً للسياسة، التي تبنتها إدارة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش، فإنّ تفاقم هذه الأزمة، وغياب مؤشرات واضحة إلى حلّها في المدين القريب والمتوسط، سيؤثران بشكل واضح في الخيارات العسكرية لإدارة الرئيس باراك أوباما. وهو ما خلص إليه التقرير السنوي «التوازن العسكري» لعام ٢٠٠٩، الذي صدر عن «معهد الدراسات الدولية والاستراتيجية» في العاصمة البريطانية لندن قبل يومين، حيث أشار إلى أن حالة الركود الاقتصادي، والأزمة الاقتصادية العالمية، ستؤثران في الخيارات العسكرية للرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما. وهناك شواهد عدّة تؤكّد ذلك، أبرزها:

* قرار الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الانسحاب من العراق خلال ١٦ شهراً. وهذا القرار لا ينفصل بأيّ حال عن الأعباء المالية الضخمة التي تتحمّلها الخزنة الأمريكية، فوفقاً للتقرير الصادر عن «مركز التقييمات الاستراتيجية والخاصة بالميزانية» في ديسمبر ٢٠٠٨ - وهو مركز أبحاث مستقل في شؤون الدفاع-، فإنّ تكلفة العمليات العسكرية في الحروب الأمريكية في العراق تقدر بـ ٦٨٧ مليار دولار، وهو ما يتجاوز جميع تكاليف الحروب الماضية التي خاضتها الولايات المتحدة باستثناء الحرب العالمية الثانية.

* تردّد بعض دول الاتحاد الأوروبي في مشاركة الولايات المتحدة في الأعباء الدفاعية في أفغانستان بسبب الأزمة المالية، فمثل بريطانيا، التي تعدّ ثاني أكبر المساهمين في القوات الدولية للمساعدة على تثبيت الأمن في أفغانستان (إيساف)، حيث تنشر أكثر من ٨٠٠٠ عنصر، وفرنسا، وألمانيا، حذرت من أنها لن تقبل إرسال تعزيزات إن لم تُقّم دول أخرى بالأمر نفسه. التردّد الأوروبي، وإن كان نتيجة للأزمة الاقتصادية بشكل مباشر، فإنّه يأتي استجابة للضغوط الشعبية التي ترفض الانخراط في أيّ أعمال عسكرية خارجية أيضاً، وهو ما أظهرته نتيجة استطلاع للرأي نشرته صحيفة «فايننشال تايمز»، في العشرين من شهر يناير الجاري، حيث خلصت إلى أنّ معظم الناخبين في الدول الأوروبية يعتقدون أنه يجب على حكوماتهم رفض أيّ طلب من باراك أوباما لإرسال مزيد من القوات إلى أفغانستان.

وعلى أيّ حال، إذا كانت الأزمة الاقتصادية العالمية ستقلّص إلى حدّ بعيد الخيارات العسكرية المتاحة أمام الولايات المتحدة في الفترة المقبلة، فإنّ رؤية أوباما للسياسة الخارجية، التي تعلي من الحوار والتصالح مع العالم الخارجي، ستدفع في هذا الاتجاه، خاصة أن وزير دفاعه، روبرت جيتس، صرّح في العديد من المناسبات، بأنّه «ليس من المرجّح أن يدخل جيش بلاده حرباً جديدة قريباً.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
توسيع الصلاحيات ودور «الوطني الاتحادي»
- ٥ * تقارير وخيليات
لقاء أوباما مع «قناة العربية»: لهجة جديدة وأسلوب مختلف...
«تقرير IISS» يحلّز: إيران ستحصل على القنبلة النووية في نهاية عام ٢٠١٠
- ٦ * لوموند»: الدبلوماسية الفرنسية تتحرك لتغيير اللمجة الأوروبية بشأن «حماس»
- ٧ * «التايم» تسأل: هل يمكن إعادة تأهيل «الجهاديين»؟
- ٨ * التحول في مواقف «حماس» .. الدوافع والأهداف
- ٩ * خطة إنقاذ الاقتصاد الأمريكي.. سرعة التطبيق شرط مهم لنفاذ المزيد من التدهور
- ١٠ * أخبار الساعة حول العالم
إسلام آباد
- ١١ * أجواء توتر وقلق في باكستان
- ١١ * قلق من تزايد أنشطة «طالبان-باكستان»
واشنطن
- ١٢ * فريدمان يقترح خطة للسلام
بيترهوس يرسم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط
- ١٢ * بكين
- ١٣ * الصين تحاول طمأنة الأوروبيين بشأن الاقتصاد
تل أبيب
- ١٣ * غضب إسرائيلي من تحركات فرنسا بشأن «حماس»
- ١٤ * متابعات اقتصادية
متابعات إعلامية
- ١٥ * البرنامج السياسي-الأمني لـ «الليكوود» و«كاديما» و«العمل»..
- ١٦ * شخصية في سطور
جورج ميتشل- المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط ...





الرئيس الإيراني يضع شروطاً للحوار مع واشنطن ويطلبها بالاعتذار

مسؤول: نجاد سيترشح لولاية ثانية

أعلن علي أكبر جوفانفكر المستشار الإعلامي للرئيس الإيراني، أمس، أن الرئيس محمود أحمدي نجاد، سيرشح نفسه لولاية ثانية في الانتخابات الرئاسية المقررة في يونيو ٢٠٠٩. وهذه هي المرة الأولى التي يعلن فيها مسؤول قريب من أحمدي نجاد، نية ترشحه للانتخابات الرئاسية. من ناحية أخرى وضع الرئيس نجاد سلسلة من الشروط لإطلاق الحوار مع واشنطن، منها عدم التدخل في شؤون الشعوب الأخرى، ووقف دعم إسرائيل غير الشرعية على حد تعبيره، والسماح للشعب الأمريكي بـ «تقرير مصيره»، وبسحب قواتها من العالم والاعتذار عما سماه بـ «الجرائم» التي ارتكبتها بحق إيران واعتماد تغيير جذري عن سياسة سلفه جورج بوش.



باكستان: لا اتفاق مع الولايات المتحدة بشأن الهجمات

قالت باكستان، أمس، إنها تريد توثيق التعاون مع الولايات المتحدة في الحرب على «القاعدة» و«طالبان» لكن لا يوجد تفاهم مع واشنطن يسمح لها بشن هجمات صاروخية على أراضيها. وكان وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، قال أول من أمس، إن واشنطن ستواصل الهجمات التي تشنها الطائرات من دون طيار من نوع «بريديتور» على المتشددين، وإن باكستان على علم بهذا، لكن وزارة الخارجية الباكستانية نفت أمس في بيان وجود أي اتفاق.



الأوروبيون يلمحون إلى قبول

حكومة وحدة فلسطينية تضم «حماس»

أصدر الاتحاد الأوروبي لفتة نحو قبول حكومة وحدة وطنية فلسطينية قد تضم «حماس» في خطوة يأمل في أن تساعد على رآب الصدع بين «فتح» و«حماس». واستخدم خافيير سولانا، منسق السياسة الخارجية في الاتحاد الأوروبي الذي كان يتحدث في القدس، أمس، لغة جديدة في تحديد الشروط التي سيكون الاتحاد مستعداً للعمل في ظلها مع ائتلاف جديد، إذا نجحت «حماس» و«فتح» في الاتفاق على تشكيله. ولكن أوروبا ما زالت تصرّ على أن تتوقف «حماس» عن محاربة إسرائيل.

أوباما: سنتخذ قرارات صعبة

بشأن العراق وأفغانستان في القريب العاجل

قال الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، أمس، إنه سيتعين على إدارته أن تتخذ في القريب العاجل قرارات صعبة بشأن الحرب في العراق وأفغانستان. وأضاف أوباما، بعد أن ترأس في مقر وزارة الدفاع «البنتاجون» أول اجتماع لهيئة الأركان المشتركة للقوات المسلحة الأمريكية، منذ تولى منصبه قبل ثمانية أيام «سيتعين علينا أن نتخذ قرارات صعبة فيما يتعلق بالعراق وأفغانستان في أسرع وقت»، مع العمل نحو تسريع انسحاب القوات من العراق، وهي حرب تظهر استطلاعات الرأي أن معظم الأمريكيين يعارضونها. ولمح أوباما، إلى استراتيجيته للتركيز بشكل أكبر على أفغانستان في انحراف عن تركيز إدارة الرئيس السابق بوش على العراق.



واشنطن تستبعد حواراً قريباً مع دمشق

استبعدت وزارة الخارجية الأمريكية إجراء أي حوار مع سوريا في الوقت الحالي، راهنة ذلك بقيام دمشق «بدور مثمر في المنطقة»، في وقت جدد فيه الرئيس الأسد، خلال استقباله وزير الدفاع اللبناني، إلياس المر، استعداد بلاده لمساعدة لبنان بكل ما من شأنه تعزيز قوته ومنعته. ونقل «راديو سوا» عن الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية، روبرت وود، استبعاده إقدام إدارة الرئيس أوباما، على أي حوار مع الأسد، قبل إكمالها مراجعة شاملة لسياستها تجاه سوريا والمنطقة.



أوباما: مشعل ارتكب جريمة

قال الرئيس الفلسطيني، محمود عباس (أبو مازن)، «إن إسرائيل لا تريد السلام، وقد ترسخت هذه القناعة بشكل أكبر بعد الحرب على غزة، ونحن سنقول ذلك لكل من يأتينا من الغرب». واعتبر أبو مازن خلال لقائه صحفيتين ومثقفين في مقر الرئاسة في مدينة رام الله، إن الشعب الفلسطيني هو الذي انتصر. وتابع القول «قال خالد مشعل لصحفي فرنسي، إننا كنا نتوقع أن يكون الرد الإسرائيلي ليومين أو ثلاثة فقط، ولم نكن نتوقع حجم هذا الدمار.. فهل يعقل أن يجر قيادي شعباً بأكمله لأنه اعتقد فقط؟ هذه جريمة يمكن أن يحاكم عليها».



توسيع الصلاحيات ودور «الوطني الاتحادي»

وإنشاء المساكن الشعبية، محور نقاش خلال الجلسة التي عقدها «المجلس الوطني الاتحادي»، أول من أمس، حيث اتسمت النقاشات حول هذا الموضوع بقدر عالٍ من التفاعل من جانب الأعضاء، ربّما لأهمية الموضوع، الذي يتماس مع مصالح المواطنين. ولا شك في أنّ التقرير الذي قدّمته لجنة الشؤون الإسلامية والأوقاف والمرافق العامة حول هذا الموضوع يعدّ نموذجاً للتعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية، ويؤكد أهمية العمل الميداني بالنسبة إلى أعضاء المجلس الوطني الاتحادي، بحكم ما يفرزه هذا النوع من الأداء، ليس على صعيد أداء المجلس الدور المنوط به فقط، ولكن لجهة امتلاك أعضاء المجلس الدعامات المعلوماتية والشواهد العينية التي تعزّز مقدرتهم على إدارة النقاش خلال الجلسات مع ممثلي السلطة التنفيذية أيضاً، بما يفرزه في النهاية تفاعلاً برلمانياً جاداً، ويحقّق أحد أهم مردودات العمل البرلماني. وقد رصدت اللجنة التشريعية التي قامت بجولات ميدانية بعض الملاحظات، وقامت وزارة الأشغال العامة بتوضيح وجهة نظرها، سواء في الجوانب الفنية الخاصة بتنفيذ المشروعات، أو استعراض المسببات المؤدية إلى بعض الإشكاليات التي رصدها تقرير اللجنة، وخالصة هذا التفاعل المثمر تصبّ في مصلحة العمل التنموي، وترسخ العلاقة سواء بين مؤسسات الدولة، أو بين «الاتحادي» و«المحلي».

* التوجّه السائد لدى القيادة السياسية الرشيدة، وعلى رأسها صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- يرمي إلى منح مزيد من الصلاحيات التشريعية والرقابية للمجلس الوطني الاتحادي، وفق منهج التدرج المدروس، القائم على استيعاب كلّ مرحلة على حدة وثباتها ورسوخها، لا حرقها. وهذا يعني في أحد جوانبه أن هناك ثقة متنامية من جانب القيادة السياسية بأداء الأعضاء، ومقدرتهم على الاضطلاع بمهامهم الدستورية بما يخدم التجربة التنموية في البلاد. وقد أكد أعضاء المجلس بالفعل تقديرهم هذا النهج السياسي في تجربتنا الديمقراطية ذات الخصوصية الفريدة، واستيعابهم أهدافه الاستراتيجية. وقد جاءت التعديلات الدستورية التي أقرّها المجلس بالإجماع، في جلسة أول من أمس، بمنزلة تأكيد جديد لتمسك القيادة بالمضي في تطوير دور المجلس، وتوسيع صلاحياته الدستورية وفق نهج متكامل يشمل مختلف السلطات، وفي هذا الإطار يمكن القول إنّ المرحلة المقبلة، وبعد تمديد عضوية أعضاء المجلس إلى أربعة أعوام بدلاً من عامين، توفر للأعضاء الحاليين فرصة مثالية لتطوير التجربة البرلمانية عبر استخدام الصلاحيات القائمة، والتحرك بفاعلية ونشاط ودأب ضمن هذه الصلاحيات، بما يشجّع التوجّه الرسمي الخاص بمنح المجلس مزيداً من الصلاحيات مستقبلاً.

* كان موضوع سياسة وزارة الأشغال العامة في إنجاز الطرق الاتحادية،

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنظف

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات مقابل الدولار
↓	٩٠.٢٤٥٠	↓	١.٤١٩١	↓	١.٣١٢١	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل				أسعار النفط الخام والغاز
↑	٠.٠٧٢	↓	١٥.٩٨٤	↓	٠.٢٩	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	١٣٤.٢٨	↑	٨٢٤٠.٥٧	↑	٥٣.٤٤	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
المؤشر العام	(+) ١.٥٤٪
الشركات المرتفعة	(٢٠) شركة
الشركات المنخفضة	(٩) شركات
الشركات الثابتة	(٧) شركات
سوق دبي المالي	
المؤشر العام	(+) ٠.٢٤٪
الشركات المرتفعة	(٧) شركات
الشركات المنخفضة	(١٤) شركة
الشركات الثابتة	شركتان



لقاء أوباما مع «قناة العربية»: لهجة جديدة وأسلوب مختلف

يعكس لقاء الرئيس أوباما مع قناة «العربية»، مؤخراً، حسبما جاء في صحيفة «نيويورك تايمز»، تحولاً واضحاً عن نهج إدارة الرئيس بوش - من ناحية الأسلوب على الأقل - إذ تحدث أوباما عن استعداد إدارته لـ «الاستماع بدلاً من الإملاء». وقال إنه يريد «توجيه رسالة إلى العالم الإسلامي مؤداها أن الأمريكيين ليسوا أعداء للمسلمين».

وفي الجانب الإعلامي يرى مارك لينش، وهو كاتب في «فورين بوليسي»، أن «قناة العربية» طرف بارز في الحرب الإعلامية العربية، وأنها بيث لقاءها مع الرئيس أوباما تكون قد أحدثت انقلاباً رئيسياً، فالقناة، كما يقول لينش، خسرت بعض الشيء بسبب تغطية أحداث غزة، لكنها نجحت الآن في تعويض خسارتها.

وجاء في صحيفة «الإنديبندينت» البريطانية أن أوباما ربما يكون قد قرر اختيار «العربية» كأول قناة تلفزيونية تجري معه لقاء مطولاً داخل البيت الأبيض بدلاً من منافستها «الجزيرة»، كي لا يظهر بمظهر المماليك للجهات المعروفة بانتقاداتها العنيفة للولايات المتحدة.

هادي عمرو، مدير «مركز بروكنجز بالدوحة»، وصف قرار أوباما بإجراء أول لقاء رئاسي مع قناة أخبار ناطقة بالعربية بأنه «مذهل»، وقال إن هذه الخطوة توضح بصورة مباشرة أن «إصلاح علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامي من ضمن أولوياته المهمة».

وفي الجانب المتعلق بالجمهور الذي حاول الوصول إليه من خلال لقاءه مع «قناة العربية»، جاء في تقرير آخر لـ «نيويورك تايمز» أن أوباما حاول مخاطبة «الأغلبية الصامتة» من المسلمين التي تنبذ العنف والمواجهة، وترغب في العيش بسلام. وأشار التقرير إلى أن هذه «الأغلبية الصامتة» موجودة بالفعل في العالم الإسلامي، كما هو الحال في أي مكان، إلا أن كثيراً من أفرادها يشعرون بالغضب تجاه الغرب، لأنهم يعتقدون أن الغرب هو السبب الرئيسي بالعنف. بصورة عامة، حرص أوباما خلال اللقاء على التحدث بلهجة جديدة من جانب الولايات المتحدة، وهي لهجة وجدت ترحيباً من البعض، فيما يرى آخرون أنها لا تساعد على الحديث بصورة حاسمة ومباشرة حول بعض القضايا المهمة.

صحيفة «واشنطن بوست» تناولت اختلاف لهجة حديث أوباما مقارنة بسلفه بوش، وأشارت في هذا السياق إلى أن لهجة بوش في الحديث حول النزاع في الشرق الأوسط كانت دائماً ما تشير في السابق انتقادات من الجانب الفلسطيني، فالرئيس أوباما أكد خلال اللقاء العلاقة القوية بين الولايات المتحدة وإسرائيل، التي وصفها بأنها «حليف قوي للولايات المتحدة». مؤكداً أن «أمن إسرائيل سيظل قضية مهمة»، لكنه أشار في الوقت نفسه إلى أن إدارته ستبدأ بالاستماع، بدلاً من الإملاءات، كما كان عليه الحال في السابق.

مراسل «هيئة الإذاعة البريطانية» في واشنطن قال إن لقاء «قناة العربية» مع أوباما يعني الكثير. ووصف لهجة أوباما بأنها بعيدة عن المواجهة. ويعتقد أن هذه اللهجة ربما تشير ارتباك كثيرين في الشرق الأوسط، ومن المحتمل أن تقنع قادة طهران بأن الرئيس محمود أحمددي نجاد ليس بالشخص المناسب الذي يمكن أن يمثل الجانب الآخر في مواجهة لهجة أوباما وأسلوبه الجديدين.

إلا أن هناك من يرى أن مفردات أسلوب أوباما وعباراته «الخالية من نبرة المواجهة» لم تكن موفقة. وفي هذا السياق يرى مايكل جولدفار، الصحفي في مجلة «ويكلي ستاندارد» أن بعض العبارات التي استخدمها أوباما في الحديث بشأن نشاط إيران النووي «لم تكن حاسمة». ويعتقد جولدفار أن أوباما كان يجب أن «يرفض فكرة أن تصبح إيران دولة نووية بعبارات ومفردات واضحة ومباشرة». ويعتقد بصورة عامة أن لهجة أوباما في رفض النشاط النووي الإيراني، خلال حملته الانتخابية، وإبان زيارته الأخيرة لإسرائيل، تختلف عن اللهجة التي استخدمها عندما «خاطب المسلمين بصورة مباشرة»، في إشارة إلى حديثه خلال لقاء «قناة العربية».



بعد تجاوز الصعوبات الفنية

«تقرير IISS» يحذر: إيران ستحصل على القنبلة النووية في نهاية عام ٢٠١٠

حذر تقرير صادر عن «المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية» من إمكان امتلاك إيران السلاح النووي بنهاية عام ٢٠١٠، إذا نجحت في إنتاج المادة الانشطارية اللازمة لإنتاج القنبلة، وهي عملية تستغرق عاماً.

ما يحدث في المفاعلات الإيرانية التي تظل خاضعة للقواعد والضوابط الدولية الخاصة بالأمن والسلامة. تقارير المفتشين الأخيرة تقول إن إيران منهمة في تشغيل ٣٨٢٠ جهاز طرد مركزي (المستخدمة في تخصيب اليورانيوم) في ننتاز، وإنها نجحت حتى الآن في إنتاج ٦٣٠ كيلوجراماً من اليورانيوم قليل التخصيب. ولكن الأمر يحتاج إلى إنتاج كميات كبيرة من هذا اليورانيوم قبل أن تمتلك إيران خيار تحويله إلى اليورانيوم عالي النقاوة اللازم لإنتاج القنبلة. ويعتقد فيتزباتريك أن إيران يمكن أن تصل إلى هذه النقطة خلال العام الحالي.

وإذا انتقلت إيران إلى المرحلة التالية، ورأت ضرورة إنتاج اليورانيوم اللازم لإنتاج القنبلة، فإن عليها أن تقوم بطرد مفتشي الوكالة أولاً، ما يعني أن المجتمع الدولي لديه ما يشبه الإنذار المبكر قبل أن تصل إيران إلى المرحلة التي تستطيع عندها إنتاج القنبلة النووية.

ولامتلاك نظام أسلحة جيد يتعين على إيران أيضاً بناء صواريخ قادرة على حمل رؤوس حربية نووية. وتمتلك الترسانة الإيرانية حالياً الصواريخ «شهاب-٣» التي يصل مداها إلى ١٢٥٠ ميلاً، ولكن لدى مفتشي الوكالة وثائق تثبت أن العلماء الإيرانيين بحثوا إمكان تطوير هذه الصواريخ بما يتيح لها حمل رؤوس نووية. ولكن أين هذه التطورات على الصعيد الإيراني من التطورات على الصعيد الأمريكي؟ فالرئيس الأمريكي، باراك أوباما، جاء حاملاً استراتيجية جديدة تقوم على الحوار المباشر مع طهران من أجل التوصل إلى حل دبلوماسي للمواجهة النووية. والمندوبية الأمريكية الجديدة لدى الأمم المتحدة، سوزان رايس، أكدت هذا المعنى قبل أيام، ولكنها اشترطت أولاً ضرورة التزام الإيرانيين بقرارات مجلس الأمن حول وقف التخصيب النووي.

يبدو أن إيران باتت أقرب إلى امتلاك السلاح النووي مما يتصور الكثيرون، فقد أعلن مارك فيتزباتريك، كبير الباحثين بإدارة حظر الانتشار النووي بـ«المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، أن إيران أصبحت على مرمى شهور من تخطي عتبة مهمة يمكن أن تضعها على طريق بناء القنبلة النووية. وأوضح أن «من المحتمل جداً هذا العام أن تنجح إيران في إنتاج كميات كافية من اليورانيوم قليل التخصيب، الذي يمكن إجراء المزيد من عمليات التخصيب عليه كي يصبح مادة انشطارية تصلح لإنتاج قنبلة نووية واحدة إذا أراد الإيرانيون ذلك».

وذكرت صحيفة «التلجراف» أن عمليات التخصيب الإضافية لإنتاج اليورانيوم اللازم لإنتاج القنبلة ستستغرق ١٢ شهراً على الأقل إذا نجحت إيران في تجاوز عتبة مهمة مع نهاية العام الحالي، حيث يتعين على علماء الذرة الإيرانيين التغلب على الصعوبات الفنية العديدة التي تواجههم في عملية التخصيب إلى أن يصلوا إلى مرحلة الإجابة والإتقان قبل البدء في عملية الإنتاج.

الخبراء يقولون إن إيران تتحدى خمسة قرارات دولية صادرة عن مجلس الأمن، بإصرارها على تخصيب اليورانيوم داخل إحدى المحطات النووية المدفونة تحت الأرض في ننتاز، وهي عملية تنطوي على قدر كبير من الحساسية باعتبارها أحد أساليب التكنولوجيا «مزدوجة الاستخدام». وإذا تم تخصيب اليورانيوم بحيث تصل درجة النقاء فيه إلى ٤٪ - وهو ما تؤكد إيران أنه هدفها الأول- حينئذ يمكن استخدامه في تشغيل محطات الطاقة النووية. ولكن إذا تجاوزت نسبة نقائه ٥, ٨٧٪ يكون اليورانيوم صالحاً لاستخدامه في إنتاج السلاح النووي، ويصبح مادة أساسية لإنتاج القنبلة النووية. وليس سراً أن المفتشين الدوليين يتابعون عن كثب



«لوموند»: الدبلوماسية الفرنسية تتحرك لتغيير اللهجة الأوروبية بشأن «حماس»

تقول صحيفة «لوموند» في تقرير لها إن الدبلوماسية الفرنسية على مستوى أوروبا تسعى إلى إحداث تغيير في اللهجة إزاء «حماس»، انطلاقاً من أن الحرب على غزة فرضت أولويات جديدة، والفكرة في ذلك هي الابتعاد عن سياسة النبذ التي اتبعت إزاء «حماس»، وتحفيزها على تبني موقف بناء يسمح بعملية مصالحة فلسطينية.

بنيكولا ساركوزي أن «الأمريكيين سيتحولون من موقف مساندة غير مشروطة لإسرائيل إلى موقف المساندة القوية، ولكن ليس بشكل صريح في جميع الأحيان». ويريد الاتحاد الأوروبي أن يلقي بـ«كارت» اللعب في هذا السياق.

التبديل في الموقف السياسي الفرنسي يثير نوعاً من الاستياء في الجانب الإسرائيلي. وتثير الدبلوماسية الفرنسية تحفظات في الجانب الإسرائيلي مقترنة بالاستياء، كما يقول دبلوماسيون. وقد أكد نيكولا ساركوزي، الذي كثيراً ما وصف نفسه بأنه «صديق لإسرائيل»، أن فرنسا لن تتساهل أبداً في أمن إسرائيل. ويبدو أنه وضع العلاقات مع إسرائيل في مرحلة حساسة بالسماح لوزارة الخارجية بتوجيه رسائل مفتوحة لإجراء مفاوضات مع الحركة.

وهناك موضوع آخر مثير للخلاف بين الجانبين، وهو التصويت على قرار الأمم المتحدة (١٨٦٠). فقد أرسلت إسرائيل رسالة إلى كل محاورها في الغرب بأن هذا القرار غير مقبول بالنسبة إليها. وبعد تردد أعطى «الإليزيه» الضوء الأخضر لبرنار كوشنير، الذي تحمس في نيويورك، من أجل التصويت بالموافقة على القرار. وأي اعتراض من جانب فرنسا لوقف صدور القرار لم يعد له معنى ولا سيما أن الولايات المتحدة، بدفعة من كوندوليزا رايس، غيرت موقفها وكفت عن معارضة قرار مجلس الأمن (وفي نهاية الأمر امتنعت الولايات المتحدة عن التصويت). ولا تجري فرنسا محادثات مع «حماس» رسمياً، ولكنها توجه إليها رسائل من خلال وسطاء، كما تؤكد مصادر في باريس. ويعتمد نيكولا ساركوزي في دبلوماسية الشرق الأوسط على جهود الوساطة من جانب دول مثل قطر وتركيا، اللتين تتحاوران بشكل مباشر مع «حماس». وسوريا، حيث يعيش رئيس المكتب السياسي لـ «حماس»، خالد مشعل، هي أحد الجسور التي يستخدمها الفرنسيون. والأتراك يمارسون نشاطاً قوياً، على وجه الخصوص، في هذا المجال.

تحاول الدبلوماسية الفرنسية على المستوى الأوروبي إحداث تغيير في اللهجة إزاء «حماس»، مقدرة أن الحرب على غزة فرضت أولويات جديدة، وأن الإدارة التي اختارها الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، يمكن أن تحيد عن خط المساندة غير المشروطة لإسرائيل.

وبينما التقى وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي، الإثنين الماضي، في بروكسل لمناقشة خطة عمل أوروبية من أجل الشرق الأوسط، أخذت باريس تدعو سراً إلى نوع من المفاخرة للتفاوض من أجل الصلح باتجاه «حماس» ولكن «مع تجنّب إضعاف محمود عباس، رئيس السلطة الفلسطينية»، كما يؤكد الجانب الفرنسي. والفكرة هي الابتعاد عن سياسة النبذ التي اتبعت إزاء «حماس» وتحفيزها على تبني موقف بناء يسمح بعملية مصالحة فلسطينية، وهو ما يتمناه الأوروبيون. ويظل فتح حوار على المستوى الرسمي مع «حماس»، المدرجة على قائمة المنظمات الإرهابية لدى أوروبا، مسألة محظورة في الاتحاد الأوروبي. وقد أوقف الاتحاد في عام ٢٠٠٦ المبالغ التي كان يدفعها بشكل مباشر للسلطة الفلسطينية بعد انتصار «حماس» في الانتخابات.

ويقول دبلوماسي أوروبي في تصريحات لـ «لوموند» إن (كثيراً من العواصم لا تريد اليوم تكرار سياسة عزل «حماس» التي طبقت بعد انتصارها في الانتخابات، لأنها اعتُبرت سياسة أحدثت نتيجة عكسية). واهتمام باريس بالموضوع واضح تماماً.

وقد حدث تخفيف للهجة الرسمية الفرنسية، فأصبحت «حماس» توصف بأنها «محاوّر محتمل»، وهو وصف يستخدمه وزير الخارجية، برنار كوشنير. وتولي وزارة الخارجية اهتماماً منذ أيام عدة لواحد من الشروط الثلاثة التي حددت لـ «حماس» لإجراء حوار، وهو نبذ العنف الذي يوصف بأنه «عنصر أساسي». ويتردد في الدوائر المحيطة



«التأيم» تتساءل: هل يمكن إعادة تأهيل «الجهاديين»؟

ارتداد الشهري والعمومي، بعد انتهاء دورة إعادة التأهيل التي تنظمها وزارة الداخلية السعودية لعناصر الجهاد السابقين، أثار تساؤلات مبررة حول جدوى البرنامج، بل حول الفكرة نفسها. الجانبان الأمريكي والسعودي يريان أن مزايا البرنامج تظل أكبر بكثير من عيوبه، وإن كان ذلك لا يعني عدم ضرورة تلمس أوجه القصور ومعالجتها.

أن نسبة النجاح أعلى من الفشل بكثير. ف«الكمال أمر محال، وعندما ننظر إلى أداء البرنامج ككل سنجد أن النتائج باهرة»، على حد قول كريستوفر بوتشيك، الباحث في «مؤسسة كارنيجي للسلام». أما «البنجاجون»، فيؤكد أنه لن يتراجع عن قراره حول ترحيل معتقلي «جوانتانامو» إلى السعودية. التأكيد جاء على لسان المتحدث الرسمي باسم البحرية، جيفري جوردن، الذي قال إن «ترحيل المعتقلين أو الإفراج عنهم ينطوي على مخاطرة كبيرة».

وهذا يعني أن قضية «جوانتانامو» يمكن أن تكون أحد مستطيلات التوتر الباكرة في علاقة الرئيس باراك أوباما بالمؤسسة العسكرية. وسبق لبعض العسكريين أن عبروا عن رأيهم بأن السياسة شيء، والحرب شيء آخر، وهو ما يعكس إصرارهم على الاحتفاظ بالمعتقل، أو التحفظ على المعتقلين كحد أدنى. العميد منصور التركي، المتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية السعودية المسؤولة عن برنامج إعادة التأهيل، أوضح أن أحد أسباب نجاح البرنامج هو التعامل مع عناصر الجهاد باعتبارها «ضحايا» لا «خارجة عن القانون»، وهو «ما يجعلنا نعتقد في إمكان تغيير هؤلاء الأفراد، وإعادتهم إلى الحياة السوية والانخراط في المجتمع مرة أخرى». ولا يعني ذلك عدم عقاب الجهاديين، فقبل إعادة تأهيلهم قضى معظمهم فترة عقوبة في السجن لمدد متفاوتة. أما بالنسبة إلى «عتاة المتشددين»، فقد تم استبعادهم أصلاً من البرنامج باعتبارهم «حالات ميئوساً منها».

وبرغم أن البرنامج يوفّر حياة طبيعية لهؤلاء الأفراد، مثل منح الزواج وممارسة أنشطة مهنية وحرفية، بل الألعاب الترفيهية، فإن ارتداد الشهري والعمومي يعكس خللاً ما في البرنامج لا بد من إصلاحه، خاصة فيما يتعلق بسلوك الفرد ونشاطه بعد الانتهاء من البرنامج.

«هل يمكن إعادة تأهيل الجهاديين؟» سؤال طرحته مجلة «التأيم» عقب إعلان «تائبين» سعوديين سبق اعتقالهما في معتقل «جوانتانامو» قرارهما العودة إلى العمل الجهادي مجدداً. وذكرت المجلة أن «مركز كير لإعادة التأهيل» في ضواحي العاصمة الرياض، الذي يقارنه السعوديون بـ «مركز بيتي فورد الأمريكي لمكافحة الإرهاب»، نجح في «إعادة برمجة» عشرات الأفراد من الجهاديين السابقين، ومن بينهم أكثر من ١٠٠ سجين سبق اعتقالهم في «جوانتانامو». وبرغم أن الإحصاءات الرسمية السعودية تؤكد أن التجربة نجحت بنسبة ١٠٠٪، فإن هذا التأكيد انهار في الأسبوع الماضي عندما ظهر سعيد الشهري وأبو حارث العمومي في شريط فيديو يعلنان فيه عودتهما إلى الجهاد وانضمامهما إلى تنظيم «القاعدة» في اليمن.

ويرى خبراء متخصصون في مكافحة الإرهاب أن الشريط جاء في توقيت هو الأسوأ بالنسبة إلى واشنطن والرياض معاً، فالشريط جاء بعد إعلان إدارة أوباما مؤخراً عزمها إغلاق المعتقل سبب السمعة خلال عام، برغم أن الإعلان جلب للإدارة الديمقراطية انتقادات لاذعة وقاسية من الجمهوريين الذين اتهموها بتهديد الأمن القومي. أما بالنسبة إلى الرياض، فمن المؤكد أن المسؤولين السعوديين، الواقعين أساساً تحت ضغوط بضرورة تغيير الصورة المكرسة عن السعوديين الذين جاء منهم أغلب منفاذي عمليات سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية، وجدوا أنفسهم في موقف حرج للغاية بعد شريط الشهري والعمومي. ورفعاً للحرج بادرت السلطات الأمنية السعودية إلى شن حملة قوية لإعادة اعتقال تسعة أشخاص على الأقل ممن سبقت إعادة تأهيلهم. وبرغم أن معظم المراقبين يرون أن التطورات الأخيرة تعني فشل برنامج إعادة التأهيل، فإن المسؤولين الأمريكيين والسعوديين يرون



التحول في مواقف «حماس» .. الدوافع والأهداف

تشير التصريحات الأخيرة لقادة «حماس» إلى حدوث تراجع في خط التشدد الذي انتهجته الحركة في أثناء أزمة غزة، وبعد وقف إطلاق النار مباشرة، نتيجة حدوث متغيرات كثيرة إقليمياً ودولياً، وتسعى «حماس» إلى استغلال هذه المتغيرات لقبولها طرفاً فاعلاً في الحياة السياسية الفلسطينية.

مثل الرئيس الفرنسي، نيكولا ساركوزي، الذين قالوا لا للتعامل مع «حماس»، أصبحوا يقولون ربما. إضافة إلى إشارة توني بليير، ممثل «اللجنة الرباعية» في الشرق الأوسط، الذي قال إن اللجنة ستتعامل مع «حماس» إذا قبلت الحل الذي يقوم على أساس دولتين. ويرى بعض المراقبين أن «حماس» تخشى برودة الأجواء الأوروبية، وتفويت هذه الفرصة الثمينة، خاصة أن لوي ميشيل، المفوض الأوروبي للتنمية، قال: لقد فوتت «حماس» الفرصة لأن تكون محاوراً للأسرة الدولية، كما وجه إليها مجموعة من الانتقادات، وحملها مسؤولية أحداث غزة. الأمر الذي سيؤثر في مسألة إعادة الإعمار في غزة، التي تعتبرها «حماس» قضية بالغة الأهمية بالنسبة إلى وضعها داخل القطاع.

٣- موقف تركيا الأخير من «حماس»، الذي طالبت فيه الحركة بالاختيار بين أن تكون حركة سياسية تنتهج التفاوض لتحقيق أهدافها الوطنية، أو أن تكون حركة مسلحة. وهذه هي المرة الأولى التي تتحدث فيها تركيا عن تصوراتها لما بعد وقف القتال. وتشير بعض المصادر إلى أن الموقف التركي حمل رسائل عدّة إلى «حماس» مفادها أنها ربما تخسر الدعم التركي القوي الذي ظهر خلال أزمة غزة، في حال استمرار نهج المقاومة، لأن الانتقادات لتركيا ستتزايد، خاصة من الاتحاد الأوروبي، الذي تسعى إلى الانضمام إليه بشأن مساندة الإرهاب، كما أن هناك مخاوف تركية من تأثير ذلك في علاقاتها الاستراتيجية مع إسرائيل، بعد التوتر الذي شابها.

٤- إدراك «حماس»، أنها أمام نافذة فرص دبلوماسية مهمة تحتاج إلى مواءمة حساسة بين المرونة والتشدد في المواقف.

في الآونة الأخيرة اتسم الخطاب السياسي لـ «حماس» بالمرونة إلى حد ما، برغم أن التشدد كان اللهجة السائدة في خطابها في أثناء أزمة غزة، وبعد انتهاء العدوان الإسرائيلي مباشرة، وبدء الحديث عن عمليات إعادة الإعمار في القطاع. هذا التحول ظهر في مؤشرات عدة، أولها ترحيب إسماعيل هنية، رئيس الوزراء الفلسطيني المقال، بإشراف عربي على عمليات إعادة الإعمار، سواء من قبل الجامعة العربية، أو الدول العربية التي ستقدم مساعدات. ما يعني التسليم بشروط الدول المانحة التي رفضت تسلم «حماس» أي مساعدات. ثانياً، التزام «حماس» وقف إطلاق النار الذي أعلنته رداً على قرار إسرائيلي مماثل، حيث توقفت الحركة عن إطلاق صواريخها على جنوب إسرائيل، وعن إطلاق تصريحاتها المتعلقة بذلك. المؤشر الثالث، مرونة موقف «حماس» إزاء مدة التهدئة مع إسرائيل من ناحية، والعودة إلى الحوار مع السلطة الفلسطينية من ناحية أخرى، فقد أعلن أمين طه، القيادي بالحركة، تمديد وقف إطلاق النار، وسط مؤشرات إلى قبول «حماس» العرض الإسرائيلي حول مدة التهدئة (عام ونصف العام) برغم مطالبتها بالأبداً يتجاوز زمن التهدئة عاماً واحداً. أما المصالحة فإن القاهرة ستدعو إلى حوار فلسطيني شامل في ٢٢ فبراير المقبل، بحسب بعض المصادر الفلسطينية.

هذا التحول في مواقف «حماس» يمكن إرجاعه إلى:

- ١- موقف إدارة الرئيس أوباما الذي صرح بأنه يمدّ يده للتصالح مع خصومه، إلى جانب مطالبته بفتح المعابر الحدودية والسماح بتدفق المساعدات، الأمر الذي توقعت معه «حماس» إمكان حدوث تحول في التعامل معها.
- ٢- الإشارات الأوروبية حول إمكانية الحوار مع «حماس»، خاصة من قبل فرنسا، كما أوردت ذلك صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور»، فإن الزعماء الغربيين،



خطة إنقاذ الاقتصاد الأمريكي .. سرعة التطبيق شرط مهم لتفادي المزيد من التدهور

مع اقتراب موعد تصديق الكونجرس على خطة الإنقاذ الاقتصادي قبل عرضها على الرئيس أوباما للتوقيع، في فبراير المقبل، يرى اقتصاديون ضرورة ضخ أموال الخطة في أسرع وقت ممكن لتفادي المزيد من التدهور.

في مصلحة الأفراد، وأن نتائجها ستظهر بصورة أسرع مقارنة ببرامج الإنفاق.

وجاء في تحليل اقتصادي لمجموعة «ويشوفيا إيكونوميكس» أن الدعم النفسي سيكون أكثر الجوانب الإيجابية المؤثرة في الاقتصاد الأمريكي. وأشار التحليل كذلك إلى أن ظهور أثر خطة الإنقاذ في الاقتصاد الأمريكي سيستغرق بعض الوقت، إذ إن أغلبية برامج الإنفاق ستبدأ أواخر هذا العام، أو في وقت باكر من العام المقبل. أما الإنقاذ المتعلق بالجانب الضريبي، فيتوقع أن تكون نتائجه أكثر سرعة، إلا أن أثره لا يتوقع أن يكون كبيراً.

وأشار تقرير أصدره «مكتب الميزانية» التابع للكونجرس إلى أن آثار برنامج الإنقاذ في الاقتصاد الكلي غير مؤكدة، إذ يخشى بعض خبراء الاقتصاد عدم حدوث آثار فاعلة، فيما يتوقع آخرون العكس. ويعزو خبراء اقتصاديون عدم التأكد من النتائج المرتقبة إلى أن برامج إنقاذ بهذا الحجم الهائل جديدة في حد ذاتها.

يضاف إلى ما سبق أن جزءاً من برنامج الإنقاذ الاقتصادي المقترح يتعلق بتحقيق أهداف على المدى القصير، فيما تتركز أغلبية الإنفاق في الخطة على الاستثمارات التي تهدف إلى تحقيق أهداف بعيدة المدى، مثل توسيع نطاق إنتاج الطاقة المتجددة، وإقامة شبكة واسعة من أجهزة الكمبيوتر لحفظ السجلات الطبية. وهذا ما تؤكدته الخبرة الاقتصادية، آليس ريفلين، الباحثة بمؤسسة «بروكنجز»، إذ تعتقد أن برنامج الإنقاذ تحول إلى مفهوم أوسع يشتمل على إنعاش الاقتصاد، والاستثمار في النمو الاقتصادي المستقبلي.

ويرى خبراء اقتصاديون ضرورة أن يصاحب الجزء الاستثماري من خطة الإنقاذ خفض في الميزانية، أو زيادة في العائدات. إلا أن هذا التداخل والتعقيد هما ما يثيران حفيظة الجمهوريين، خصوصاً تجاه بعض بنود الإنفاق.

حث الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، الكونجرس على التصديق على المبلغ المخصص لبرنامج الإنقاذ الاقتصادي (٨٢٥ مليار دولار) في أسرع فرصة ممكنة، بغرض تحقيق الأهداف قصيرة المدى، والشروع في اتخاذ الخطوات اللازمة لتحقيق الأهداف بعيدة المدى ذات الصلة بالاستثمار في النمو الاقتصادي المستقبلي. ويتضمن برنامج الإنقاذ الاقتصادي توفير وظائف في سوق العمل، كحل على المدى القصير، وتنشيط الاستثمار، كحل على المدى البعيد. إلا أنه لم يعرف بعد مدى تأثير هذه الخطوات في الاقتصاد الكلي. وفي ظل هذا الوضع يبرز سؤال مهم حول ما إذا كان سيتم ضخ المبلغ المخصص لخطة الإنقاذ الاقتصادي في الوقت المناسب، تجنباً للمزيد من التدهور، خصوصاً أن شركات مثل «كاتربيلار» قررت بداية هذا الأسبوع الاستغناء عن ٢٠ ألف وظيفة، أي نحو ١٨٪ من قوتها العاملة، فيما سرحت شركة «هوم ديبوت» ٧٠٠٠ من العاملين فيها.

وجاء في تقرير نشرته صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» أن الخبير الاقتصادي، مارك زاندي، يرى أن الفائدة الاقتصادية لبرنامج الإنقاذ الاقتصادي الأمريكي تعتمد بصورة رئيسية على مدى سرعة عملية الإنفاق.

ومن المقرر أن يصدق مجلس النواب الأمريكي، هذا الأسبوع، على مبلغ خطة الإنقاذ، حسبما جاء في تقرير «كريستيان ساينس مونيتور»، كما أن مجلس الشيوخ قد بدأ بالفعل في صياغة مشروع القرار، فضلاً عن أن رئيس الأغلبية بالمجلس، هاري ريد، أكد أن القرار سيكون جاهزاً لتوقيع الرئيس في منتصف فبراير المقبل.

وتتضمن خطة الإنقاذ مبلغ ٥٥٠ مليار دولار للإنفاق والمساعدات، ومبلغ ٢٧٥ مليار دولار لخفض الضرائب. إلا أن الجمهوريين يرون أن الخطة يجب أن تركز بصورة أكبر على الجانب الضريبي، وهي خطوة يرون أنها تصب بصورة مباشرة



قلق من تزايد أنشطة «طالبان» باكستان

مع استمرار تهديدات «طالبان» الباكستانية بالزحف نحو مناطق شاسعة من إقليم «سرحد»، ووصول خطرهما إلى ضواحي مدينة بيشاور، وتمكنها من اختطاف عدد من الدبلوماسيين والرعايا الأجانب، ظهر أن المستقبل، إن استمرت هذه الحال، قد يشهد تطورات غير سارة لاستقرار باكستان من جهة، ولوجود المصالح والبعثات الأجنبية، سواء كانت سفارات أو شركات متعددة الجنسيات، أو منظمات غير حكومية، وحتى مؤسسات صحفية أجنبية. ويقسم الخبراء الوضع هنا إلى قسمين في نظر «طالبان»، أولهما المصالح الغربية بمختلف أطيافها، والمصالح الإسلامية، ويرون أنه على الطرف الغربي، فإن جميع دول الغرب مهددة من قبل «طالبان» وجماعات العنف، بينما يختلف الوضع مع الدول الإسلامية والعربية، إذ إن هناك دولا تراها «طالبان» عدوة تجب معاقبتها.

وترى مصادر باكستانية متخصصة في شؤون الأمن والجماعات، أن المصالح الغربية تحولت بالفعل إلى أهداف للجماعات المسلحة الباكستانية، واعتبرت أن كلاً من أمريكا وبريطانيا وفرنسا والدفنار والسين، هي الأهداف الرئيسية لها في باكستان. ولم تتأخر هذه الجماعات في شن هجماتها عليها، إذ إنها شنت أكثر من ١٠ هجمات على أهداف أمريكية منذ اعتداءات ١١ سبتمبر ٢٠٠١ وإلى اليوم. ويقول المراقبون إن الأهداف الأمريكية ستبقى الأكثر ترشحاً للاعتداء في باكستان، سواء كانت أهدافاً دبلوماسية أو إغاثية أو إعلامية، إذ إنها تعدّ الهدف الأول للجماعات المسلحة. وستبقى الدول الغربية المختلفة مرشحة لمثل هذه الاعتداءات، وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا والدفنار وكندا وألمانيا. وتعد كل من جماعة «لشكر جنكوي»، و«حركة المجاهدين العالمية»، و«طالبان» الباكستانية، هي المنظمات الباكستانية التي تخطط لشن مثل هذه الهجمات. وتتنوع وسائل هذه الجماعات في مواجهة الوجود الغربي في باكستان بين عمليات انتحارية وعمليات اختطاف.

أجواء توتر وقلق في باكستان

ذكر تقرير نشرته خدمة «ميديا لينك» الإعلامية الباكستانية أن جواً من القلق والتوتر يسود في صفوف الحكومة الباكستانية والشوارع الباكستانية، بعد قرار رئيس الحكومة السابق، نواز شريف، انضمامه إلى عمليات العصيان المدني المقررة في شهر مارس ٢٠٠٩، والمشاركة فيها بقوة. وأعربت الحكومة عن قلقها البالغ بقولها إنها ليست ضد التظاهرات ومسيرات الاحتجاج، لكنها ترى أن ذلك قد يساعد أعداء الديمقراطية على ركوب الموجة من جديد، وتهديدها، وإعادتها إلى الورا. وكان رئيس الحكومة الأسبق، نواز شريف، قد طالب السكان بالخروج من بيوتهم في ٩ مارس ٢٠٠٩، والتعبير عن غضبهم ضد الحكومة، ومطالبتها بالاستقالة إن هي رفضت مطالب المحتجين. وأعلن شريف أنه يدعو الشعب الباكستاني إلى إظهار رغبته في التغيير بعد مضي سنة على الحكومة الحالية، ورفضه لها. واعتبرت الحكومة أن دعوة شريف الجديدة هي دعوة إلى العصيان المدني، ونشر الفوضى في البلاد، وعرقلة عمل الحكومة. واعتبرت أن ما أعلنه شريف هو تحريض واضح عليها. وكان حزب نواز شريف قد أعلن أن أسباب تنظيم العصيان المدني هي:

- * فشل الحكومة في إعادة رئيس القضاة.
- * فشلها في إلغاء قوانين الديكتاتورين السابقين، ومنها مجلس الأمن القومي، واحتكار السلطة، وعدم إلغاء قوانين التفرد بالحكم، وإضعاف دور البرلمان.
- * نكثها العهود لأكثر من أربع مرات مع «حزب الرابطة».
- وقد أعلنت كل من «الجماعة الإسلامية»، بقيادة قاضي حسين أحمد، و«حركة إنصاف»، بقيادة عمران خان، و«جمعية أهل الحديث»، بقيادة ساجد مير، وأكثر من ١٢ جماعة سياسية ودينية، مشاركتها في الاحتجاجات التي سيكون عنوانها: إما إعادة شرعية رئيس القضاة السابق، افتخار جودهري، ليبقى في منصبه رئيساً للقضاة، وإما مغادرة الحكام الحاليين الحكم.

بيترىوس يرسم السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط

كتب جاري شواب، أستاذ الاستراتيجيات المساعد بكلية الحرب الجوية، مقالاً نشرته صحيفة «نيويورك تايمز»، تحت عنوان «قوة ناعمة حقاً»، استهله بقوله «إن الجنرال ديفيد بيترىوس، وليست وزيرة الخارجية، هيلاري كلينتون، هو من سيشكل التعامل الأمريكي مع الشرق الأوسط لسنوات مقبلة، إذ إنه في الوقت الذي تحاول فيه كلينتون ترتيب وزارة الخارجية، فقد بدأ الجيش بالفعل في إعادة التفكير في السياسة الأمريكية في المناطق الحاسمة، وذلك طبقاً لخطة الجنرال بيترىوس، والموارد اللازمة لنجاحها». ويوضح الكاتب أن الوضع مختلف في وزارة الخارجية، التي من المفترض قيادتها السياسة الخارجية الأمريكية، ولكن تنقصها الموارد البشرية والمالية لإتمام تلك المهمة، وهو ما لحصه نيكولاس بيرنز بقوله إن الموسيقيين في وزارة الدفاع أكثر من الدبلوماسيين في وزارة الخارجية، إذ بلغت ميزانية وزارة الخارجية للعام الحالي ٣٩ مليون دولار، وهو ما يمثل أقل من ٨٪ من الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع، لذا فلا عجب من أن تعجز وزارة الخارجية عن القيام بمهامها، وأن تونى زيني، ونورمان شوارتزكوف، من التأثير في الحكومة الأمريكية وسياستها بالخارج منذ حرب الخليج الأولى. ويوضح الكاتب أن الجنرال بيترىوس يتولى القيادة المركزية التي تنظم الوجود العسكري الأمريكي في الشرق الأوسط، وأنه شكل لجنة لوضع استراتيجية من أجل المنطقة التي تمتد من مصر إلى باكستان. ولكن هذه اللجنة لن تضع استراتيجية عسكرية تقليدية تركز على عمليات الهجوم والدفاع، وإنما ستساعد دول المنطقة على الحكم بشكل أفضل وأكثر فاعلية لبناء اقتصادها، وتوفير الأمن لشعبها، كما ستحاول توضيح نوايا السياسة الأمريكية.

فريدمان يقترح خطة للسلام

يقول توماس فريدمان في مقال بصحيفة «نيويورك تايمز»: (أتساءل ما الذي سيقترحه العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إذا طلب منه تحديث خطته بشأن السلام في الشرق الأوسط؟ قررت أن أقرأ ما يدور في ذهنه مرة أخرى، هذا تخميني لما يوجد في مذكرة الملك عبد الله في درجه للرئيس أوباما، سأسميها: «عبد الله: حل الدول الخمس للسلام العربي-الإسرائيلي»). واستطرد فريدمان في الحديث عن الرسالة المفترضة التي يوجهها الملك عبد الله إلى أوباما بقوله «عزيزي الرئيس أوباما، تهانينا على تنصيبك رئيساً، وعلى قيامك سريعاً بإيفاد مبعوثك الجديد، جورج ميتشل، الرجل الجيد إلى الشرق الأوسط، أتمنى أن يستطيع ميتشل استئناف ما خلفه منذ ٨ سنوات». وأشار فريدمان إلى الاقتراح الذي يمكن أن يقدمه الملك عبد الله إلى أوباما في رسالته، وهو اقتراح يقوم على حل الدول الخمس، وقال إنه يقوم على أربع نقاط: ١- أن توافق إسرائيل على الانسحاب من كل بوصة من الضفة الغربية والأحياء العربية في القدس، كما فعلت في غزة. ٢- أن توافق حركتا «حماس» و«فتح» على تشكيل حكومة وحدة وطنية، وأن تقبل تلك الحكومة بعد ذلك وجود عدد محدود من القوات والشرطة المصرية لتأمين غزة، ومراقبة حدودها، وأن تقوم قوات أردنية بالمهمة نفسها في الضفة الغربية. ٣- أن تقوم إسرائيل بانسحاب تدريجي على مدار خمس سنوات من كل المستوطنات في الضفة الغربية والقدس العربية باستثناء الأراضي التي سيتم الاتفاق على منحها لإسرائيل كجزء من تبادل الأراضي. ٤- ستتحمل السعودية تكاليف الأمناء المصريين والأردنيين، إضافة إلى مليار دولار سنوياً رسوم خدمة لكلتا الدولتين، إلى جانب الاحتياجات المالية للسلطة الفلسطينية، وستكون الخطة بأكملها قائمة على قراري الأمم المتحدة رقمي (٢٤٢) و(٣٣٨)، وتحظى بمباركة مجلس الأمن.



هيئة مياه وكهرباء أبوظبي
Abu Dhabi Water & Electricity Authority



غرفة
التجارة
والمهنة
أبوظبي
ABU DHABI
CHAMBER OF
COMMERCE
& INDUSTRY

تل أبيب

غضب إسرائيلي من تحركات فرنسا بشأن «حماس»

نشرت «هآرتس» في الخبر الرئيسي بقلم باراك رايبند، أن إسرائيل أخطت مؤخراً خطوة فرنسية هدفها تخفيف حدة شروط «الرباعية» لاعتراف دولي بـ«حماس». وأشار مصدر سياسي كبير في إسرائيل إلى أنه منذ انتهاء حملة «رصاص مصهور» يتزايد التخوف في إسرائيل من انجراف في موقف العديد من الدول الأوروبية في مسألة إنهاء مقاطعة «حماس». وفصلت التقارير الأكثر إقلاقاً هي أن دبلوماسيين فرنسيين بدؤوا يشددون في محادثات مغلقة على أنه لا يمكن تجاهل حضور «حماس»، وأنه محظور العودة إلى الوضع الذي كان قبل الحملة، بل ينبغي التفكير في حلول إبداعية. رسالة أخرى نقلت بأنه (يجب الإبقاء على مرونة حيال غزة، وعدم الاستبعاد المسبق لحكومة وحدة تتشكل بمشاركة «حماس» أيضاً، مثلما ارتبط «حزب الله» بالحكومة في لبنان. لكن مشكلة لم يفلح الفرنسيون في التصدي لها هي حقيقة أن «حماس» توجد في قائمة الإرهاب في الاتحاد الأوروبي). وأضافت الصحيفة (في إسرائيل يوجد غضب جم على وزير الخارجية كوشنير ومسؤولين فرنسيين آخرين لتجاهلهم في تصريحاتهم الإعلامية شروط «الرباعية»، وطرحهم على «حماس» شروطاً مقلصة، مثل التخلي عن العنف فقط، أو الإعراب عن تأييد المسيرة السلمية. وأهملوا مسألة مثل الاعتراف بإسرائيل. ومؤخراً وصف كوشنير «حماس» بأنها «محاور محتمل»). وأوضحت أن (صراعاً دبلوماسياً دار في اليومين الأخيرين لإحباط المبادرة، مارست فيه إسرائيل ضغطاً شديداً على كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي. وأن التشيك وألمانيا وإيطاليا وهولندا جندت لإحباط المبادرة، فشطبت من جدول الأعمال. وهكذا، في أثناء زيارته لغزة الإثنين الماضي، رد مندوب الاتحاد الأوروبي للتنمية كل إمكانية للحوار مع «حماس»، وقال إن «حماس هي منظمة إرهابية»).

بكين

الصين تحاول طمأنة الأوروبيين بشأن الاقتصاد

من المقرر أن يعرض رئيس مجلس الدولة الصيني (رئيس الوزراء)، ون جيا باو، خلال جولة حالية يقوم بها في أوروبا، ثقة بلاده بقدرتها على المحافظة على نمو اقتصادي مستقر وسريع نسبياً، وأيضاً ثقتها بجهودها الرامية إلى التغلب على الأزمة المالية العالمية بالاشتراك مع المجتمع الدولي. الزيارة الأولى ضمن جولة ون التي بدأت أمس، ستعرض أيضاً ثقة الصين بقدرتها على تطوير شراكة استراتيجية شاملة مع الدول الأوروبية. وجولة رئيس مجلس الدولة هذه، التي وصفت بأنها «جولة ثقة»، التي تأتي في بداية عام ٢٠٠٩، ستشمل سويسرا وألمانيا ومقر الاتحاد الأوروبي وإسبانيا وبريطانيا. كما سيحضر خلالها الاجتماع السنوي لـ«المنتدى الاقتصادي العالمي» بدافوس في سويسرا. وهو المنتدى الذي سيركز على التنمية العالمية المستقبلية في أعقاب الأزمة المالية العالمية، حيث بدأ الاضطراب الاقتصادي في التأثير في الأسواق الناشئة والاقتصاد الحقيقي. وقد تلقى ون دعوة لإلقاء كلمة خلال اليوم الأول للاجتماع، ما يدل على أن العالم يولي مزيداً من الاهتمام لدور الصين في التنمية العالمية. وسيقوم بإفادة المشاركين في المنتدى حول الخطوات التي اتخذتها الصين للتعامل مع الاضطراب المالي العالمي، وسيبحث معهم سبل بذل جهود ملموسة من أجل التغلب على الصعوبات. وفي إطار التعامل مع أسوأ أزمة اقتصادية يشهدها العالم منذ عقود، فإن الثقة تمثل أهمية في حد ذاتها أكبر من الذهب أو الأموال نفسها. وتبني الصين، التي تضم ١,٣ مليار نسمة، ثقتها على أساس القوة الاقتصادية التي تراكمت خلال ٣٠ عاماً من الإصلاح والانفتاح، وعلى القدرات الهائلة الكامنة في الطلب والسوق المحليين، بالإضافة إلى فاعلية سياساتها في حفز الطلب المحلي، وضمان أولوية معيشة المواطنين. وسيمثل الطلب من الصين ومن نموها الاقتصادي عنصراً حافزاً للاقتصاد العالمي للانتعاش من التباطؤ. وفيما يتعلق بالعالم بشكل عام، فإن الثقة بالقدرة على الخروج من الأزمة المالية تنبع من التعاون.

نمو استهلاك النفط في الصين بنسبة ١٢٪ عام ٢٠٠٨

ارتفع استهلاك الصين للمشتقات النفطية بنسبة ٩,١١٪، العام الماضي، إلى ٢١٥ مليون طن، طبقاً لما ذكرته «جمعية البتروكيماويات الصينية»، مشيرة إلى أن معدل النمو كان أعلى بخمس نقاط مئوية من العام الأسبق. واستخدمت الصين ٣٦٥ مليون طن من النفط الخام العام الفائت بزيادة ٨,٥٪، بينما كان معدل النمو أدنى بـ ١,٥ نقطة مئوية من مستوى عام ٢٠٠٧. وتبعاً لتشو فانج، نائب رئيس «دائرة المعلومات والتسويق» بالجمعية، فقد نما استهلاك منتجات النفط المكرر بصورة أسرع من نظيره للنفط الخام، بسبب زيادة الواردات في الربعين الثاني والثالث. وأظهرت بيانات الجمعية، أن الصين استوردت العام الماضي ١٤,٧١ مليون طن من منتجات النفط، التي شملت «الجازولين» و«زيت الديزل» و«الكيروسين»، بزيادة ٤,١٠٧٪. وقد توقعت شركة «بتروتشانينا» الرائدة في إنتاج النفط، أن تستخدم الصين، العام الحالي، ٣٧٩ مليون طن من النفط الخام، و٤,٦٤ مليون طن من «الجازولين»، و١٤٤ مليون طن من «الديزل»، و١٣,١٠ مليون طن من «الكيروسين».



الكويت تحقق ٣٤ مليار دولار فائضاً خلال ٩ أشهر

أظهرت بيانات رسمية، يوم الأحد الماضي، أن الكويت (عضو «أوبك») حققت فائضاً مبدئياً في الميزانية بلغ ٩,٨٢ مليار دينار (٣٣,٧٥ مليار دولار) في الأشهر التسعة الأولى من العام المالي ٢٠٠٨-٢٠٠٩، برغم تراجع أسعار النفط. وقالت وزارة المالية، إن الدخل الذي يأتي أساساً من إيرادات النفط، بلغ ١٨,٥٥ مليار دينار في نهاية ديسمبر الماضي، في حين بلغ الإنفاق ٨,٧٣ مليار دينار. وحسبت الكويت سعر النفط على أساس ٥٠ دولاراً للبرميل في ميزانية العام المالي المنتهي في ٣١ مارس المقبل.



نجد يقدم إلى البرلمان موازنة تقشفية

قدم الرئيس الإيراني، محمود أحمددي نجاد، أول من أمس، أمام البرلمان، موازنة تقشفية للحكومة للسنة الإيرانية المقبلة (من مارس ٢٠٠٩ حتى مارس ٢٠١٠) تبلغ قيمتها ٨٩ مليار دولار. وقال نجاد في كلمته أمام مجلس الشورى، إن الميزانية تضع في الاعتبار انخفاض عائدات النفط. وجرى إعداد الميزانية على أساس سعر ٣٧,٥٠ دولار للبرميل النفط. ووصف المحللون الميزانية بأنها متقشفة، إذ إن الزيادة في حجم الميزانية أبطأ كثيراً من معدل نمو التضخم. ولم يذكر نجاد أرقاماً، غير أن مسؤولاً قال في وقت سابق، إن الميزانية حجمها ٩٢ مليار دولار، وتزيد على ميزانية عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ بنسبة ٣٪ فقط، بينما كانت نسبة التضخم في العام الماضي أكبر من ٢٥٪.



ألمانيا: خطة لتنشيط الاقتصاد قيمتها ١٧ مليار دولار

وافقت الحكومة الألمانية على خطة لتنشيط الاقتصاد تبلغ قيمتها نحو ٦٧ مليار دولار. وتهدف الخطة إلى تحفيز وتنشيط الاقتصاد الألماني، الذي يمر بأسوأ كساد منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية. وتتضمن الخطة، التي أشرف على وضعها فريق برئاسة المستشار الألمانية، أنجيلا ميركل، استثمارات في مشروعات ركائز وبنى تحتية، وحزمة من الإعفاءات الضريبية. وسترفع الخطة إلى البرلمان الألماني (البوندستاغ) للتصديق عليها، ومن غير المتوقع أن تواجه معارضة شديدة هناك. وهذا هو الإجراء الألماني الثاني عقب خطة سابقة قيمتها ٢٣ مليار دولار واجهت انتقادات من داخل ألمانيا وخارجها.

العراق يخفّض ميزانية عام ٢٠٠٩

مع هبوط أسعار النفط

قال وزير الهجرة العراقي، عبد الصمد سلطان، إن الحكومة العراقية خفّضت الميزانية المقترحة لعام ٢٠٠٩، وهي المرة الثانية في ثلاثة أشهر التي تضطر فيها إلى خفض خطط الإنفاق بسبب انهيار أسعار النفط، في وقت تحتاج فيه بشدة إلى الإيرادات للتعافي من الحرب. وأبلغ سلطان «رويترز» أن الميزانية المعدلة تتصور إنفاق ٦٢ مليار دولار، بانخفاض يتجاوز ٢٢٪ عن الميزانية المقترحة، التي اتفق عليها في العام الماضي، التي بلغت ٨٠ مليار دولار، وكانت قد عدّلت إلى ٦٧ مليار دولار في نوفمبر الماضي. واكتفى بيان حكومي بالقول، إنه تم إقرار الميزانية المعدلة دون أن يدلي بمزيد من التفاصيل. وقال سلطان، الذي حضر اجتماع مجلس الوزراء، الذي أقرت خلاله الميزانية، إنها تعتمد على افتراض أن متوسط سعر النفط سيكون ٥٠ دولاراً فقط للبرميل في عام ٢٠٠٩، انخفاضاً من ٦٢ دولاراً، حين جرى آخر تعديل للميزانية في نوفمبر الماضي، و٨٠ دولاراً في المسودة الأصلية. ويدير النفط جميع إيرادات الحكومة العراقية تقريباً، وأضرّ انخفاض أسعار الخام بنحو الثلثين، منذ بلغت ذروتها فوق ١٤٧ دولاراً للبرميل، قبل نحو ستة أشهر، بالأوضاع المالية للبلاد، في وقت تحتاج فيه بشدة إلى الإيرادات لتمويل إعادة الإعمار. كما تراجع الصادرات إلى نحو ١,٧ مليون برميل يومياً من أعلى مستوى لها بلغ مليوني برميل يومياً في منتصف عام ٢٠٠٨، نتيجة تهالك البنية التحتية. ويقول مسؤولون في قطاع النفط إن العراق ربما يعزّز حجم الصادرات لتلبية الأهداف. وقال وزير الهجرة، إن ميزانية عام ٢٠٠٩ ستشمل استثمارات بقيمة ١٤ تريليون دينار (١٢ مليار دولار) فقط.



الشركة القابضة العامة (GHC)





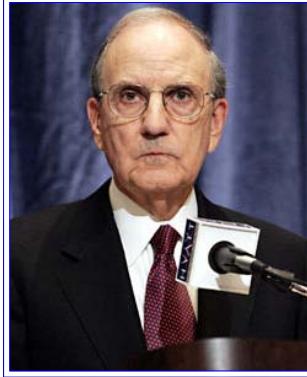
البرنامج السياسي-الأمني لـ «الليكود» و«كاديما» و«العمل»

«العمل»	«كاديما»	«الليكود»
ما هو هدف المفاوضات مع الفلسطينيين؟ وهل أنت مع إقامة دولة فلسطينية؟		
<p>* خطة سلام: على رئيس الوزراء أن يسعى إلى تحقيق اتفاقات مع جيراننا من خلال طرح خطة إسرائيلية للسلام الإقليمي الشامل. وعلى هذه الخطة أن تسمح بالتصدي لتسويات أمنية-سياسية مع قدم اقتصادية قوية، وبمفاوضات مع جيراننا والعالم العربي بأسره.</p>	<p>* دولتان: لضمان وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية سندر مفاوضات مع الجهات البراجماتية، بهدف إقامة دولتين قوميتين. وهكذا نحافظ على الطابع اليهودي لإسرائيل، ونمنع دخول لاجئين إليها.</p>	<p>* مفاوضات مسؤولة: الهدف هو المحافظة على أمن إسرائيل، في ظل إدارة مسيرة سياسية مسؤولة في تسوية النزاع مع الفلسطينيين. السبيل إلى تقدم مسيرة سياسية حقيقية، هو تعزيز الأمن، وحث التنمية الاقتصادية للفلسطينيين، وتعميق التعاون الإقليمي مع الأردن ومصر.</p>
هل في رأيك يمكن الوصول إلى اتفاق مع الفلسطينيين دون تقسيم القدس؟		
<p>* قسم من المفاوضات: القدس هي عاصمة إسرائيل، وهي موضوع مهم في المفاوضات سيبحث في إطار تسوية شاملة مع الفلسطينيين.</p>	<p>* لن نتنازل: إسرائيل لن تتنازل عن القدس وعن السيادة الإسرائيلية في الأماكن المقدسة، التي تشكل جزءاً من العلاقة التاريخية القومية العميقة للشعب اليهودي.</p>	<p>* في النهاية سينهمون: نحن نعتقد أن السلام الحقيقي يبني من الأسفل إلى الأعلى، من خلال تحسين الوضع الاقتصادي لدى الفلسطينيين، الأمر الذي قد يساعد على شق الطريق لاتفاقات سياسية. إذا ما عرف الفلسطينيون أننا مصممون على وحدة القدس، ففي النهاية سيسلمون بهذا الواقع.</p>
هل إسقاط «حماس» هو هدف استراتيجي؟ وإذا كان كذلك، فكيف يتحقق؟		
<p>* سيتطلب الأمر القوة: هدفنا هو أن نتوقف تماماً صواريخ «القسام»، والوقف التام لسباقات التسليح عبر الحدود المصرية. ومثلما حصل في حملة «رصاص مصهور»، لا يمكننا أن نضمن هذه الشروط دون ممارسة القوة التي تشكل تهديداً على حكم «حماس» مثلما يظهر اليوم.</p>	<p>* بالقوة وبالمان: إسقاط حكم «حماس» هو هدف استراتيجي. منذ صعدت «حماس» إلى الحكم نجحنا في عزلها دولياً، ومؤخراً فقط، في حملة «رصاص مصهور»، وجهت إسرائيل ضربة شديدة. إضعاف «حماس» يتضمن وسائل اقتصادية وسياسية وعسكرية، وكذا إيجاد تحالف دولي ضدها.</p>	<p>* نعم، بالقوة: إسقاط حكم «حماس» هو هدف استراتيجي، ويمكن عمل ذلك بوسائل سياسية-اقتصادية، وعند الحاجة بوسائل عسكرية أيضاً. لا يمكن لإسرائيل أن تسلم بقاعدة إرهاب إيرانية بجانب عسقلان وتل أبيب.</p>
هل ستؤدي صفقة إلى إعادة جلعاد شاليط، حسب الشروط الحالية لـ «حماس»؟		
<p>* الحملة ساعدت: سنفعل كل شيء ممكن ومناسب كي يعود جلعاد إلى الديار. هذا يتطلب قرارات صعبة، لا أخشى من اتخاذها. كل ما ينبغي عمله، سأكون مستعداً لأن أعمله. حملة «رصاص مصهور» حسنت بقدر كبير فرصة تحرير جلعاد.</p>	<p>* من خلال المعابر: أنا مسؤولة عن مصير شاليط وإعادته. أنا أعارض الحوار مع «حماس» كمنظمة إرهابية، ومستعدة لأن أبحث معها في موضوع شاليط فقط، في ظل استخدام روافع مثل المعابر التي تريد «حماس» فتحها.</p>	<p>* ليس علينا: يجب بذل كل جهد لإعادة جلعاد شاليط، وكل انشغال علني بمسألة شاليط لن يجدي نفعاً، بل العكس.</p>
هل ستكون مستعداً لإدارة مفاوضات مع «حماس» على موضوعات أخرى؟		
<p>* لا: لا ندير مفاوضات مع «حماس»، باستثناء المفاوضات المباشرة من خلال المصريين في مسألة تحرير شاليط. «حماس» هي منظمة إجرامية، وعمالها يقولون بوضوح إن لديهم تعليمات من الله لتصفية إسرائيل.</p>	<p>* لا: حوار مع «حماس» كمنظمة إرهابية إسلامية متطرفة سيكون خطأ استراتيجياً، لأن إسرائيل تبتني الحوار مع المعتدلين، وإظهار قبضة حديدية ضد المتطرفين. مثل هذا الحوار سيعطي «حماس» شرعية، ويخرجها من العزلة الدولية.</p>	<p>* لا: هذه منظمة إرهابية تعلن على الملأ نيتها إبادة إسرائيل.</p>
إذا طلبت إدارة أوباما من إسرائيل تطبيق مبدأ الدولتين، فكيف سترد حكومة برناستك؟		
<p>* هذا هو الهدف: من أجل حماية الهوية والطابع اليهودي لدولة إسرائيل، مطلوب تسوية تؤدي إلى دولتين للشعبين. عندما كنت رئيساً للوزراء كنت الزعيم الذي سار إلى أبعد حد مع الاقتراح للفلسطينيين. من السابق لأوانه ترك الرقابة الكاملة بيد السلطة الفلسطينية، ولكن عندما تكون المنظمات عندهم جاهزة لذلك، سيكون صحيحاً عمل ذلك.</p>	<p>* مصلحة إسرائيلية: اتفاق سلام يشمل إقامة دولتين للشعبين، هو مصلحة إسرائيلية صرفة، وتطبيقه سيكون بعد شلّ فعالية الإرهاب فقط. سياسة أمريكية تحت هذا المبدأ تشكل فرصة في مصلحتنا، وإيجاد تحالف دولي ضد إيران، وفروعها، في مصلحة انتصار المحور المعتدل.</p>	<p>* صلاحيات محدودة: لا نية لنا في حكم الفلسطينيين. نحن مستعدون لأن يكون لهم صلاحيات لإدارة شؤونهم، ولكن دون أن يكون لهم قدرات على تعريض إسرائيل للخطر، مثل السيطرة الجوية، وإدخال السلاح، وبناء جيش، وما شابه.</p>
كيف سترد حكومة برناستك على إمكان أن تدير إدارة أوباما مفاوضات مع إيران؟ وهل ستفكر في هجوم عسكري في حالة اقتراب إيران من نقطة «اللاعودة»؟		
<p>* فرض عقوبات: نحن نوجد الآن في نقطة زمنية ينبغي فيها فرض عقوبات حقيقية على إيران. لدينا نافذة زمنية محدودة أخرى قبل أن تكون مزودة بسلاح نووي. إسرائيل كانت وستواصل كونها الدولة الأقوى في المنطقة بأسرها، وينبغي عدم شطب أي خيار على الطاولة.</p>	<p>* ائتلاف عالمي: إسرائيل شريكة كاملة في النشاط الدولي ضد إيران، كل الخيارات موجودة على الطاولة. إيجاد ائتلاف عالمي ضدها هو جزء من الضمانات لأمننا. بوسعنا إيجاد مثل هذا ائتلاف القدرة على العمل مع الولايات المتحدة منوطة بهوية الحكومة في إسرائيل، وبمقدرتها على التقدم في موضوعات مشتركة.</p>	<p>* مثلما توقعت: يجب منع التسليح النووي لإيران. قلت ذلك منذ عام ١٩٩٦، ومن توقع الخطر منذ ذلك الحين يمكنه أن يتصدى له اليوم.</p>
هل ستوافق على النزول من الجولان في إطار اتفاق سلام مع سوريا؟		
<p>* تنازلات أليمة: اتفاق سلام حقيقي يجب أن يشمل موضوعات عدة: في مجال الأمن، والإنذار المبكر والتجريد من السلاح، والمياه، والتنظيم والنفوذ على لبنان، و«حزب الله». في مثل هذه الحالة، سننظر في تنازلات أليمة.</p>	<p>* عندما تتغير سوريا: السلام مع سوريا يستوجب تغييراً استراتيجياً في السلوك السوري. على سوريا أن تهجر محور الشر، وأن تكف عن دعم منظمات الإرهاب في أراضيها، وأن توقف تهريب السلاح إلى لبنان. وبعد ذلك تدار مفاوضات مباشرة تتضمن بحثاً في مسائل الترتيبات الأمنية، والأراضي الإقليمية، والمياه، والتطبيع وغيرها.</p>	<p>* لا: نحن نعارض النزول من الجولان.</p>

* المصدر: صحيفة «معاريف» الإسرائيلية



نفسه عمل في شركة محاماة خاصة في واشنطن، ما جلب له الكثير من الانتقادات، إذ اتهم بعلاقات مع جماعات ضغط في صناعة التبغ. ثم عمل عضواً في مجالس إدارة العديد من المجموعات الكبرى. كما ترأس ميتشل مجلس إدارة «والت ديزني» من مارس ٢٠٠٤ وحتى ديسمبر ٢٠٠٦، وهو حالياً شريك في شركة محاماة.



جورج ميتشل
المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط

أزمة أيرلندا

كانت النقطة الفاصلة في مسيرة ميتشل عندما كانت أزمة أيرلندا الشمالية في أوج مراحلها، إذ قبل ميتشل في عام ١٩٩٥، وخلال إدارة كلينتون، أن يكون مبعوثاً خاصاً للسلام لأيرلندا الشمالية. وبعد ثلاث سنوات من وساطة متواصلة وشاقة، وبالتحديد في الثامن من مايو عام ١٩٩٨، تمكن ميتشل من إقناع الكاثوليك والبروتستانت بتوقيع اتفاق سلام تاريخي، سمي اتفاق «الجمعة العظيمة».

لجنة ميتشل للشرق الأوسط

كُلف ميتشل في عام ٢٠٠٠ رئاسة لجنة دولية للشرق الأوسط حملت اسمه، لإيجاد السبل المؤدية إلى وقف العنف بين الفلسطينيين والإسرائيليين. ودعا تقريره عام ٢٠٠١ إسرائيل إلى تجسيد إنشاء مستوطنات جديدة ووقف إطلاق الرصاص على المتظاهرين غير المسلحين، ودعا الفلسطينيين إلى منع الهجمات «الإرهابية» ومعاقبة من يرتكبها.

يرى المحللون أن اختيار ميتشل مبعوثاً لعملية السلام في الشرق الأوسط يمثل إشارة إلى أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، سيحاول تحقيق تقدم في ذلك الملف المعقد جداً، فجورج ميتشل شخصية ذات ثقل سياسي، ويعرف بأنه مفاوض حذق يجمع في مهاراته التفاوضية بين خبرته القانونية والقضائية ومعرفته السياسية، ويهتم بالجوانب الثقافية والإنسانية للنزاعات، وليس الجوانب السياسية أو الأمنية فقط. كما أنه يوصف دوماً بأنه «متوازن وموضوعي وليس له أعداء أو أصدقاء في الشرق الأوسط». فميتشل في نظر الكثيرين داخل واشنطن مثال للسياسي القادر على الوقوف «في المنتصف» من دون أن ينحاز لطرف، فلا تعتبره إسرائيل عدواً لها، ولا يعتبره الفلسطينيون صديقاً لهم.

بدأ المبعوث الأمريكي للسلام في الشرق الأوسط، جورج ميتشل، جولة في منطقة الشرق الأوسط، هي الأولى لفريق الرئيس الأمريكي الجديد، باراك أوباما، تشمل الأراضي الفلسطينية وإسرائيل والرياح والقاهرة وعمان، وتهدف إلى «ترسيخ اتفاق وقف إطلاق النار ومنع إعادة تسليح حركة (حماس) وتسهيل فتح المعابر». وقد اختار الرئيس، باراك أوباما، في ٢٢ يناير ٢٠٠٩ السيناتور السابق جورج ميتشل، صاحب الـ (٧٥) عاماً الذي أصيب منذ فترة بسرطان البروستاتا،

ليكون المبعوث الخاص للرئيس الأمريكي إلى الشرق الأوسط للتعاطي مع عملية السلام.

المسيرة المهنية

ينتمي ميتشل، الذي ولد في ٢٠ أغسطس ١٩٢٣ في «واترفيل» في شمال غرب ولاية «مين»، إلى عائلة كاثوليكية متواضعة مكونة من أب أيرلندي كان يعمل حارس مبنى، وأم لبنانية اسمها ماري سعد كانت تعمل في صناعة النسيج. وقد عمل ميتشل سائق شاحنة ومراقباً ليلياً لتمويل دراسته في الحقوق، وبدأ حياته المهنية محامياً ومدعياً عاماً وقاضياً بعدما تخرج في جامعة «جورج تاون» العريقة عام ١٩٦١.

بدأ ميتشل العمل السياسي منخرطاً في صفوف «الحزب الديمقراطي» إلى أن نال ترشيح الحزب لمنصب حاكم ولاية «مين» عام ١٩٧٤، إلا أنه خسر في الانتخابات العامة أمام جيمس لونجلي. وبرغم الخسارة عينه الرئيس جيمي كارتر مدعياً عاماً للولاية من عام ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩، ثم شغل ميتشل بعد ذلك منصب قاضٍ فيدرالي إلى أن عينه حاكم «مين»، جوزيف برينان، في «مجلس الشيوخ» عام ١٩٨٠ بعد استقالة آدموند موسكي ليشغل منصب وزير الخارجية. أعيد انتخاب ميتشل في «مجلس الشيوخ» عام ١٩٨٨، وكان زعيماً للأغلبية في «مجلس الشيوخ» في الفترة بين ١٩٨٩ و١٩٩٤.

عندما غادر «مجلس الشيوخ» عرض عليه الرئيس السابق، بيل كلينتون، أن يعمل قاضياً في «المحكمة العليا»، التي تعد أقوى مؤسسة قضائية في الولايات المتحدة، إلا أن ميتشل رفض، وفضل العمل في مشروعات مرتبطة ببرامج الرعاية الصحية، التي كانت محل اهتمامه خلال عمله في الكونجرس. وفي الوقت

